مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: قياس فاعلية الواردات في التأثير على النمو الاقتصادي في سورية
اسم الكاتب: د. عصام اسماعيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5117
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 23:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (3) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (3) 2018

قياس فاعلية الواردات في التأثير على النمو الاقتصادي في سورية

الدكتور: عصام اسماعيل*

(تاريخ الإيداع 9 / 4 / 2018. قُبِل للنشر في 20 / 5 / 2018)

□ ملخّص □

من المعروف أن النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسات الاقتصادية كافةً، ومن بين هذه السياسات السياسة التجارية والتي تعتبر من محددات النمو الاقتصادي، وفي هذا المجال تعتبر الواردات بتقسيماتها المختلفة إحدى وجهي هذه السياسة، والتي تلعب دوراً لناحية تأمين احتياجات الاقتصاد الوطني من السلع التي لايمكن توفيرها محلياً، وهذه الدراسة تناقش فعالية الواردات وذلك بحسب طبيعة استخدامها (واردات استهلاكية، وسيطة، رأسمالية) ودورها في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره الممثل للنمو الاقتصادي، حيث تبين أن العلاقة بين الواردات الرأسمالية والناتج كانت طردية وهو أمر منطقي، بينما كانت العلاقة عكسية مع كل من الواردات الوسيطة والاستهلاكية، وبشكل عام كانت العلاقة ضعيفة بين الواردات والناتج، وذلك على الرغم من أن تخفيف قيود الاستيراد وخاصةً على الواردات الرأسمالية كان لها أثر واضح على معدلات النمو الاقتصادي وخاصةً في النصف الأول من التسعينات، كما توصلت الدراسة إلى أن سياسة بدائل الواردات لم تستطع تغيير تركيبة الواردات لناحية تقليل نسبة الواردات الاستهلاكية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، السياسة التجارية، الواردات، الناتج المحلي الإجمالي.

*أستاذ مساعد–قسم الاقتصاد والتخطيط–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (3) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (3) 2018

Measuring the effectiveness of Imports in influencing Economic Growth in Syria

Dr.E.Ismael*

(Received 9 / 4 / 2018. Accepted 20 / 5 / 2018)

□ ABSTRACT □

It is known that economic growth is the main objective of all economic policies. Among these policies are trade policy, which is one of the determinants of economic growth. In this regard, imports are considered one of the two aspects of this policy, which plays a role in securing the needs of the national economy. Locally, this study discusses the effectiveness of imports according to the nature of their use (consumer imports, intermediaries, capital) and their role in influencing GDP as the representative of economic growth. It was noted that the relationship between capital imports and GDP was positive, While the relationship was inverse with both intermediate and consumer imports, the overall relationship was weak between imports and output, although the relaxation of import restrictions, especially on capital imports, had a clear impact on economic growth rates, particularly in the first half of nineties, The study concluded that the import substitution policy was unable to change the composition of imports in terms of reducing the proportion of consumer imports.

Keywords: Economic Growth, Trade policy, Imports, GDP.

***Associate Professor. Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة :

تعتبر التجارة الدولية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي لما تتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى الدولة وماتخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي. وتلعب التجارة الدولية دوراً مهماً في دعم الاقتصاديات الوطنية للدول كافة خاصةً النامية منها من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، ومن خلال تخفيف حدة المصاعب المواكبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئة عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية، إلى الحد الذي أصبح فيه الاعتقاد سائداً أن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي، وإلغاء القيود المفروضة على حرية التجارة وانسياب السلع والخدمات.

ومن الجدير ذكره أن هناك خلافاً بين الاقتصاديين حول علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي، فعلى الرغم من أن معظم النتائج التجريبية أكدت وجود ترابط بين التجارة والنمو، حيث يعتبر عدد من الاقتصاديين أن التجارة هي أحد المتغيرات التي تدخل في عملية النمو الاقتصادي ويحتج أصحاب هذا الاتجاه بأن التجارة كانت المحرك الحقيقي للنمو في بلدان جنوب شرق آسيا مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية.... إلا أن البعض يقول بأن نمو الناتج هو السبب وراء نمو التجارة وليس العكس، ولكن بشكل عام فإن جميع الآراء تؤكد على وجود علاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، ولقد تزايدت الدراسات الاقتصادية التي تؤكد أنه يمكن للبلدان خاصةً النامية منها تحقيق النمو الاقتصادي الذي يساهم في تحقيق التنمية إذا تحسنت فرص نفاذها للأسواق العالمية، وقامت بإصلاحات ضرورية في سياستها التجارية، ورغم أن أغلب الدراسات الاقتصادية التي تحدثت عن التجارة الدولية تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي ووصلت جميعها إلى نتيجة مؤكده حول قوة ومتانة الارتباط بين هذين المتغيرين تحديداً في الدول النامية ومنها على سبيل الذكر دراسات (Balassa,1979) ودراسة (Chow,1987) في تايوان ودراسة (Reza,1995) وغيرها من الدراسات إلا أن دراسة وتحليل العلاقة بين الواردات باعتبارها الجانب الآخر للسياسة التجارية والنمو الاقتصادي لم يحظَ بالاهتمام لدى الباحثين كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي رغم أن الفكر الاقتصادي يؤكد وجود هذه العلاقة ويتحدث عن أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصةً للبلدان النامية، فهي وسيلة الاقتصاد الوطني في الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محلياً، كما أنها وسيلة لتأمين الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية التي لا يمكن توفيرها محلياً أيضاً، كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي فهي تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية والسلع الاستهلاكية، وهو الأمر الذي يدفع للتساؤل الجدي عن دور الواردات في دعم النمو الاقتصادي وخاصةً في الدول النامية ومنها سورية على سبيل المثال.

أهمية البحث وأهدافه:

إن متتبع التغيرات التي طالت السياسة التجارية في سورية بشكل عام وسياسة الواردات خاصةً يلاحظ أن السياسة الاستيرادية المتّبعة في المراحل السابقة وخاصةً في ثمانينات القرن الماضي والهادفة إلى الحد من الاستيراد أدت إلى نقص مستلزمات الإنتاج نتيجة لنقص النقد الأجنبي اللازم للاستيراد، لذلك فقد وضعت السياسة الاستيرادية في المرحلة اللاحقة في مقدمة أولوياتها ضرورة تأمين استيراد المواد الأولية اللازمة لتشغيل الصناعة وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين، من خلال التخلي عن مهمة تأمين النقد الأجنبي اللازم لتمويل استيراد القطاع الخاص، حيث سمح للقطاع

الخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية لتشغيل معامله واحتياجاتها بطرقه الخاصة، كما سمح للقطاع العام باستيراد مستلزمات معامله من خلال حصيلة صادراته، كذلك اتجهت السياسة التجارية إلى تخفيض القيود المفروضة على استيراد السلع، إضافة إلى السماح باستيراد الكثير من السلع التي كان استيرادها ممنوعاً، كما تم تبسيط الإجراءات الجمركية وإصدار العديد من القرارات في مجال تحرير المستوردات، وبعد عام 2000 شهدت الرسوم الجمركية تخفيضاً كبيراً، بعد أن صدرت التعريفة الجمركية المتناسقة السورية بموجب المرسوم رقم/265/ لعام 2001، وغيرها من القوانين والتشريعات التي عدلت الرسوم الجمركية للعديد من المنتجات والسلع، كما تم إزالة القيود المفروضة على القطع الأجنبي بتسهيل حصول التجار والمستثمرين عليه من مصادر رسمية خلال الفترة الماضية، كل ذلك كان هدفه في النهاية محاولة دفع النمو الاقتصادي من خلال توفير متطلبات التنمية الاقتصادية، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تبيان مدى فاعلية المستوردات بتصنيفاتها الثلاث (استهلاكية (MC)، وسيطة (MI)، رأسمالية (MK)) في دعم النمو والتنمية الاقتصاديين في سورية من خلال تتبع أثرها على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ولذلك فإن هذا البحث يهدف إلى تفسير العلاقة بين الواردات بأنواعها المختلفة وبين تغيرات الناتج المحلي الإجمالي، وتبيان حقيقة الدور الذي لعبته الواردات في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

- **فروض البحث:**

- توجد علاقة عكسية بين الواردات الاستهلاكية والناتج المحلي الإجمالي في سورية.
- توجد علاقة طردية بين الواردات الوسيطة والناتج المحلي الإجمالي في سورية.
- توجد علاقة طردية بين الواردات الرأسمالية والناتج المحلي الإجمالي في سورية.

- **طرائق البحث ومواده:**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغرض الإحاطة بكافة الجوانب النظرية للظاهرة المدروسة وتفسير التغيرات التي حصلت على متغيرات الدراسة وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات والمتغير التابع، كما تم استخدام برنامج Eviews 9 لإيجاد النموذج الممثل للعلاقة بين المتغيرات، وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء وغيرها من المؤسسات المحلية والدولية خلال الفترة (1990- 2011).

النتائج والمناقشة:

أولاً:مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة عادةً هي السنة[1]، ويشير معدل النمو الاقتصادي إلى الزيادة التي حصلت في الناتج المحلي الإجمالي بين سنة وأخرى، ولذلك يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المعبر الأفضل عن النمو الاقتصادي للاقتصاد المحلي[2].

وقد تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وأهم محدداته كما اختلف مفهوم النمو الاقتصادي عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي، إلا أن تتبع هذه النظريات يكشف عن خمسة عوامل أساسية تؤثر على عملية النمو وهي[4,3]:

1-1- تراكم رأس المال المادي: عندما بدأ الاهتمام بعوامل ومداخل النمو الاقتصادي، تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية بين معدل تراكم رأس المال ومعدل نمو الناتج. أي أن المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق

النمو يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم. وهذا ما دعت إليه نظريات النمو، التي غطت الفترة من آدم سميث حتى المدرسة الكينزية.

1-2- الابتكار: إن التقدم التكنولوجي والمعرفة والابتكارات الجديدة تعتبر من المساهمات المستديمة الداعمة للنمو الاقتصادي،ويتأتى هذا العامل من أحد مصدرين إما من خلال تقدم المعرفة التقنية داخل المجتمع وهو أحد أفضل أشكال الابتكار، وإما من خلال استيراد هذه المعرفة من الخارج، ومن الجدير ذكره أن الدول الأقل تقدما غالباً ماتستفيد من تلك الأساليب التقنية في الإنتاج من خلال استيرادها من الخارج، والاستفادة منها في تنمية اقتصادياتها، وذلك على عكس الدول المتقدمة، وهو مايخلق ما يسمى بالفجوة التكنولوجية، والتي يعتبر الاستيراد أحد الأساليب المستخدمة للتخفيف من حدتها.

1-3- رأس المال البشري: فالتنمية الاقتصادية لا تتحقق فقط لمجرد توافر عناصر الإنتاج المادية مثل الموارد الطبيعية ورأس المال، بل تتطلب تضافر العنصر البشري مع هذه العناصر. وتنمية هذا العنصر بشكل يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، وتنمية هذا العنصر وزيادة دوره يأتي من خلال التعليم والتدريب بمختلف أشكاله.

1-4- حجم قوة العمل: حيث يساهم حجم السكان في قوة العمل ويؤثر بطريقة مباشرة في كمية أحد عناصر الإنتاج(أي كمية عنصر العمل)، باعتبار أن السكان المصدر الأساسي لهذا العنصر، ولهذا فإن التحدث عن كمية العمل كمصدر للنمو هو أقل انتشاراً من التحدث عن كمية رأس المال.

1-5- التجارة الدولية: تعد التجارة الدولية من بين العوامل الأساسية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين وخاصةً في الدول النامية، حيث أن أهم ميزة تضيفها التجارة الخارجية لدولة ما مع العالم الخارجي هي أن قيام هذه التجارة يسمح لها بسد العجز الذي تعاني منه مع محدودية مواردها الخاصة الطبيعية والبشرية وحتى التقنية، وتركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة نسبية، كما تساعد هذه الدول على التخفيف من حدة اعتمادها على الخارج في المجالات الحيوية لديها وذلك من خلال استيراد التقنيات الهامة لزيادة الكفاءة والإنتاجية في هذه المجالات، وفي هذه الحالات تكون وارداتها بنسبة كبيرة هي من السلع الرأسمالية والوسيطة، وعلى ذلك فإن النمو في هذه الدول اعتمد إلى حد كبير على مدى قدرتها على الاستيراد، ومن هنا يزيد اهتمام هذه الدول بزيادة صادراتها والحيلولة دون تدهور معدلات تبادلها حتى تظل مقدرتها على الاستيراد مرتفعة.

وهكذا لاحظنا أن التجارة الخارجية تعتبر أحد محددات النمو الاقتصادي الهامة والتي تساعد على توفير متطلبات العملية التنموية وخاصةً بالنسبة للدول النامية والتي تعاني من مشكلة الفجوة التكنولوجية ومن مشكلة عدم توفر مقومات استغلال كافة مواردها المحلية بسبب عدم توافر التقنيات اللازمة لذلك والتي يعتبر الاستيراد احد أهم طرق سدّ هذه الفجوة، وتعتبر سورية من الدول التي تعاني من هذه المشاكل والتي تغلب المواد الخام على أغلب صادراتها وهو مايحول دون الاستفادة القصوى منها في دعم النمو الاقتصادي للبلد حيث بلغت نسبة المواد الخام المصدرة لعام 2009 مثلاً أكثر من 43% من مجموع الصادرات[5]، وهذا يؤكد مجدداً على دور الواردات في تفعيل العملية الإنتاجية المحلية من خلال إدخال هذه المواد الخام للدورة الإنتاجية وتصديرها كمواد نهائية وبالتالي تحقيق المزيد من القيمة المضافة.

ثانياً: تطور السياسة التجارية في سورية:

تَتبع الدول في مجال تجارتها الدولية وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية عدداً من السياسات، التي يمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وطبيعة العمل فيها وسياساتها العامة وتوجهاتها السياسية والاقتصادية وطبيعة الاقتصاد

السائد فيها، ومن هذه الزاوية تمثل السياسة التجارية، السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية، ويلاحظ في سورية حدوث تحول واضح في السياسة الحكومية الخاصة بالتجارة الخارجية القائمة على مبدأ تحرير التجارة، والاندماج في الاقتصاد الإقليمي والدولي من خلال اتفاقيات متعددة أهمها: اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، اتفاقية للتجارة التفضيلية مع إيران والتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع إيران، التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية في بروكسل بتاريخ 2004/10/19 والتي تم تعديلها بتاريخ 2008/12/18إضافة إلى ذلك انضمت سورية للعديد من الاتفاقيات الدولية (الاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية. الاتفاقية الدولية لتسوية منازعات التجارة والاستثمار. الاتفاقية الناظمة للمعارض الدولية باريس)، كذلك شهدت الفترة السابقة صدور العديد من القرارات والتشريعات الناظمة للسياسة التجارية وخاصةً الجانب المتعلق بالواردات كان من أهمها[7,6]:

- تبسيط الإجراءات الجمركية وإصدار العديد من القرارات في مجال تحرير الصادرات والمستوردات، حيث تمت إزالة عدد كبير من الإجراءات التي كانت مفروضة على الترخيص، إلغاء تعهد قطع التصدير، السماح باستيراد العديد من المواد التي كانت ممنوعة أو مقيدة أو محصورة وإلغاء معظم العمولات المتوجبة عليها،إصدار القائمة السلبية للمواد الممنوع استيرادها، السماح للمصارف العاملة بتمويل جميع مستوردات القطاع الخاص والمشترك للمواد المسموح باستيرادها، إلغاء العمل بنظام المخصصات الصناعية.
- تخفيض الرسوم الجمركية تخفيضاً كبيراً، بعد أن صدرت التعريفة الجمركية المتناسقة السورية بموجب المرسوم رقم /265/ لعام 2001، واكبت عملية ترشيد التعريفة صدور عدد من المراسيم لتعديل نسب الرسوم وفق متطلبات السوق المحلية والمصلحة العامة، حيث تم تعديل نسب الرسوم التي كانت موزعة في /23/ شريحة يصل أعلى رسم فيها إلى /255%/ من القيمة لتصبح عام 2007 أعلى قيمة رسم تصل إلى /60%/ وبعدد شرائح /11/ شريحة، والمرسوم رقم /212/ الصادر بتاريخ 2010/5/20 الذي عدّل الرسوم الجمركية لبعض المنتجات والسلع.
- إزالة الحواجز التجارية غير الجمركية، وإلغاء احتكار القطاع العام المفروض على السلع المستوردة، والسماح للمصارف العاملة بتمويل جميع مستوردات القطاع الخاص والمشترك للمواد المسموح باستيرادها، وإلغاء إجازات التصدير، وإلغاء تعهد التصدير، وإزالة شروط الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة عند تصدير سلع ذات منشأ أجنبي، وإلغاء الوكالة الحصرية للوكيل في سورية، وإدخال تعديلات على نظام إجازات الاستيراد بحيث أعفى عدداً من السلع من الحصول على موافقة مسبقة من مؤسسات القطاع العام ووحد طريقة تسديد قيمة كافة السلع، وارتقى بشروط التجارة الخارجية لتنسجم مع الرسوم الجمركية الموحدة، وتوحيد أسعار الصرف والرسوم الجمركية على الاستيراد.
- كما تم إزالة القيود المفروضة على القطع الأجنبي بتسهيل حصول التجار والمستثمرين عليه من مصادر رسمية خلال الفترة الماضية.
- كما اتجهت السياسة التجارية إلى تخفيض القيود المفروضة على استيراد السلع إضافة إلى السماح باستيراد الكثير من السلع التي كان استيرادها ممنوعاً حيث تم إعفاء أغلب المستوردات من المؤونة والسلفة النقدية المترتبة عليها للمصرف التجاري، وسمح بالاستيراد بتسهيلات ائتمانية لمدة 180 يوم وألغي نظام الاستيراد الاستثنائي في عام 1990، ومع صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 تم استثناء المشاريع الجديدة من أحكام منع أو حصر وتقييد

الاستيراد المباشر من بلد المنشأ ومن أحكام أنظمة النقد الأجنبي والسماح لها باستيراد جميع احتياجاتها معفاة من الرسوم الجمركية.[8]

وهذه الإجراءات كان هدفها الأساسي تحسين نوعية وبنية المستوردات السورية باعتبار أن المستوردات إحدى الأدوات الهامة للتنمية، فهي كما ذكرنا وسيلة الاقتصاد الوطني في الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محلياً، كما أنها وسيلة لتأمين الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية التي لا يمكن توفيرها محلياً أيضاً، كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي فهي تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية وكذلك السلع الاستهلاكية وهذا بهدف زيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه[9].

وقد كان لهذه الإجراءات دور كبير في تطور حجم المستوردات السورية خلال الفترة 1990-2011 ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول التالي:

(جدول (2- 1): جدول يبين نسبة كل من الواردات الوسيطة والرأسمالية والاستهلاكية من إجمالي الواردات ومعدل النمو الاقتصادي للفترة (1990-2011)):

العام	M(مليون ل.س)	MK/M	MI/M	MC/M	EG
1990	26936	21.01	64.16	14.84	13.51
1991	31066	23.59	64.77	11.65	11.04
1992	39178	34.53	55.68	9.79	15.09
1993	46469	35.25	54.44	10.30	6.31
1994	61374	38.79	46.57	14.64	6.50
1995	52856	33.26	51.90	14.85	13.99
1996	60385	31.88	54.96	13.16	5.34
1997	45211	25.47	59.90	14.64	1.63
1998	43725	25.52	58.81	15.67	6.98
1999	43010	24.18	59.14	16.68	-2.23
2000	187535	22.67	64.44	12.89	-0.79
2001	220744	27.30	61.38	11.32	3.79
2002	235754	28.23	57.70	14.07	7.86
2003	236768	26.77	60.52	12.71	0.59
2004	389006	51.71	33.03	15.25	6.90
2005	502368	19.47	69.69	10.84	6.22
2006	531324	21.49	66.89	11.62	5.05
2007	684557	17.13	72.92	9.95	5.67
2008	839419	11.99	79.64	8.37	4.48

5.91	12.20	71.09	16.71	714216	2009
3.44	14.02	65.76	20.22	812209	2010
−6.8	20.99	66.70	12.31	964928	2011

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف المركزي والمكتب المركزي للإحصاء.

ومن تحليل الجدول رقم (2−1) يتبين الآتي:

− بالنسبة للواردات الرأسمالية والتي تعتبر صاحبة العلاقة الأقوى مع النمو الاقتصادي حيث أن زيادتها تعني زيادة حجم الاستثمارات في الدولة المعنية والاستثمار هو الحجر الأساسي للنمو الاقتصادي فلا نمو بدون استثمار، ويلاحظ أن هذا النوع من الواردات قد سجل نسبة وسطية من إجمالي الواردات قاربت 26% خلال فترة الدراسة، وفيما يخص العلاقة بين هذا النوع من الواردات والنمو يلاحظ مثلاً أنه مع صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 والذي صدر بهدف تشجيع الاستثمار وتقليل العوائق أمام الاستثمارات وتسهيل إجراءات استيراد مستلزمات المشاريع الاستثمارية، لوحظ زيادة حجم هذه الواردات وذلك نتيجة طبيعية لزيادة أحجام الاستثمارات في تلك الفترة وبالمقابل لوحظ زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتي بلغت 15.09% عام 1992 و13.99% عام 1996 وهذا يؤكد على وجود علاقة تربط بين هذا النوع من الواردات والنمو الاقتصادي، إلا أن هذا الشكل من أشكال الارتباط بين الواردات الرأسمالية والنمو ضعف خلال الفترة اللاحقة حيث يلاحظ وجود عدم توافق بين نمو هذه الواردات والنمو الاقتصادي لعديد من السنوات وذلك الأمر يعتبر طبيعي حيث أن نسبة هذا النوع من الواردات من إجمالي الواردات قلت بشكل كبير خاصةً بعد عام 2004 ليبلغ 11.99% عام 2008، وهذا مايعني حصول تراجع في العملية الاستثمارية وهذا الأمر انعكس سلباً على واقع النمو الاقتصادي، كما أن نسبة هذه الواردات من إجمالي الواردات تعتبر ضعيفة نسبياً حتى بالنسبة للدول النامية التي ترغب في زيادة معدلات الاستثمار فيها ومعدلات النمو الاقتصادي حيث شكلت الواردات الرأسمالية من إجمالي الواردات في الجزائر مثلاً حوالي 39% عام 2003[10]، وهذا الضعف في نسبة الواردات الرأسمالية لابد أن ينعكس ضعفاً في دور هذه الواردات في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي.

− بالنسبة للواردات الوسيطة يلاحظ أن هذه الواردات شكلت نسبة كبيرة من إجمالي الواردات، حيث بلغت 60.91% من إجمالي الواردات كنسبة وسطية خلال فترة الدراسة، ومن المعروف أن الواردات الوسيطة تلعب دوراً في تأمين احتياجات الصناعة المحلية من مدخلات الإنتاج، ودورها في تعزيز نمو الناتج يتوقف على مقدار القيمة المضافة لهذه الواردات ودورها في تحسين واقع الصادرات السورية لجهة نسبة الصادرات المصنعة أو تخفيض نسبة الواردات الاستهلاكية كدور مكمل لدور الواردات الرأسمالية، ولكن يلاحظ أن نسبة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات بقيت منخفضة حيث شكلت 17.25% لعام 2002 و 24.15% لعام 2005 وهذا يعني أن دور هذه الواردات في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي ضعيف.

− الواردات الاستهلاكية: هذا النوع من الواردات يلعب دوراً سلبياً فيما يخص علاقته بالنمو الاقتصادي فهو يعد توظيفاً للقطع الأجنبي في غير اتجاهاته المنتجة، ولكنه يعتبر حيوياً لناحية تأمين المتطلبات التي لايمكن توفيرها محلياً في حال وجود نوع من النقص في الإنتاج المحلي، وفي هذه الحالة من الطبيعي أن يكون الاتجاه نحو تشجيع إقامة بدائل الواردات وهذا النهج سوف ينعكس على واقع المستوردات الرأسمالية خاصةً مع عدم توافر البديل المحلي لهذه المنتجات عالية التقنية، أي تعزيز حصة المستوردات الرأسمالية ولكن هذا مالم نلاحظه سابقاً، كما يلاحظ أن هذه المستوردات

والتي بلغت نسبتها الوسطية خلال فترة الدراسة 13.2% لم تشهد تراجعاً مع تحسن نسبة الواردات الرأسمالية أو حتى الوسيطة، وهذا يدل على عدم فاعلية سياسة بدائل الواردات بشكل كبير.

ثالثاً: النتائج القياسية باستخدام برنامج Eviews:

بعد إدخال البيانات إلى برنامج eviews 9 حيث كان الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع ومتغيرات الواردات الاستهلاكية (MC) والواردات الوسيطة (MI) والواردات الرأسمالية (MK) هي المتغيرات المستقلة، وكانت المدخلات كما في الجدول الآتي:

(جدول (3- 1): جدول يبين المتغيرات المدخلة في النموذج للفترة (1990- 2011) بالأسعار الثابتة لعام 2005 (الأرقام مليون ل.س)):

1990	8417.9	36406.2	11919.1	565258.1
1991	6992.7	38886.7	14163.1	602172.4
1992	6680.0	37975.3	23551.5	646988.2
1993	7362.8	38903.6	25191.5	636252.5
1994	11978.7	38109.3	31744.0	674801.3
1995	9688.9	33868.4	21705.1	704994.4
1996	9063.5	37856.7	21957.3	788019.8
1997	7408.2	30318.0	12890.7	834716.7
1998	7733.9	29018.2	12593.4	892048.3
1999	8409.7	29809.0	12185.6	959910.9
2000	29461.3	147294.3	51806.2	1102526.5
2001	29572.8	160325.4	71306.4	1143513.2
2002	39309.2	161168.2	78851.9	1211260.7
2003	33694.7	160474.9	70997.9	1203004.8
2004	63631.1	137798.4	215735.1	1358595.2
2005	54452.0	350109.0	97807.0	1506438.0
2006	56102.0	323001.9	103786.2	1569030.3
2007	59597.6	436638.4	102570.9	1767702.9
2008	53087.2	505232.0	76066.4	1850105.8
2009	63988.5	372814.5	87623.2	1850873.8
2010	80078.8	375662.5	115512.7	1963549.7
2011	135989.0	432093.5	79781.1	2059763.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

ومن الجدير ذكره أن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل العلاقة وتقدير النموذج بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات بأنواعها في سورية، ومن أجل ذلك تم استخدام بيانات سنوية للفترة (1990– 2011) من المجموعة الإحصائية السورية، وقد تم تقدير النموذج وفق المراحل الآتية:

1–اختبار جذر الوحدة:

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية مهماً من أجل التأكد من استقرار هذه السلاسل ودرجة تكاملها، فقد أوضحت الدراسات أن كثيراً من السلاسل الزمنية تتسم بعدم الاستقرار لاحتوائها على جذر الوحدة، ويعني وجود جذر الوحدة في أي سلسلة زمنية أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، ويؤدي افتراض استقرار السلاسل الزمنية التي تحتوي فعلاً على جذر وحدة في النماذج القياسية إلى وجود ارتباط زائف بينها ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي[11]، ويعد اختبار ديكي –فولر الموسع Fuller–Dickey Augmented (ADF) من أشهر الاختبارات المستخدمة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها. ويأخذ هذا الاختبار ثلاثة نماذج هي:

النموذج الأول: بدون ثابت واتجاه زمني:

$$\Delta Y = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني: مع حد ثابت a

$$\Delta Y = a_0 + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

النموذج الثالث: مع حد ثابت aواتجاه زمني t

$$\Delta Y = a_0 + a_2 t + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن **الافتراض الصفري** يقول بأن السلسة تتضمن جذر وحدة وغير مستقرة، مقابل **الافتراض البديل** بأن السلسلة لاتتضمن جذر وحدة ومستقرة.

ويبين الجدول التالي نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج، وذلك عند مستوى دلالة 10%:

(جدول (3– 2) جدول يبين نتائج اختبار ADF عند المستوى الأصلي):

المتغير	اختبار ديكي –فولر الموسع(ADF)		
	بدون ثابت	مع ثابت	مع ثابت واتجاه زمني
GDP	1	0.999	0.638
MC	0.997	0.999	0.979
MI	0.837	0.882	0.346
MK	0.561	0.187	0.089

يلاحظ من خلال الجدول السابق عدم اسقرارية السلاسل عند المستوى الأصلي فقيم prob لجميع المتغيرات أكبر من مستوى الدلالة ولذلك نقبل الفرض الصفري أي أن السلاسل غير مستقرة عند المستوى الأصلي، لذلك نقوم بإجراء اختبار الاستقرار عند الفروق الأولى حيث كانت النتائج كالتالي:

(جدول (3– 3) جدول يبين نتائج اختبار ADF عند الفروق الأولى (1^{st}diference)):

المتغير	اختبار ديكي –فولر الموسع (ADF) عند الفروق الأولى		
	بدون ثابت	مع ثابت	مع ثابت واتجاه زمني

0.0039	0.0047	0.546	GDP
0.090	0.096	0.727	MC
0.002	0.000	0.000	MI
0.000	0.000	0.000	MK

يلاحظ من خلال الجدول السابق استقرار السلاسل الزمنية جميعها عند المستوى الأول وذلك عند مقارنة قيم prob مع مستوى الدلالة حيث تم قبول الفرض البديل، مع العلم أن متغير الناتج استقر مع وجود ثابت وكذلك الأمر بالنسبة لمتغير الواردات الاستهلاكية.

بعد أن قمنا بإجراء اختبار جذر الوحدة ولاحظنا ان المتغيرات جميعها مستقرة عند نفس المستوى (الفرق الأول) أي أنها متكاملة من نفس الدرجة ودرجة تكاملها هي الواحد وبالتالي يمكننا إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، ولكن بدايةً نبدأ بتحديد درجة تباطؤ النموذج وذلك كالتالي:

2-تحديد درجات التباطؤ(التأخير):

من خلال اختبار Estimate var واختبار Lag length criteria حيث كانت النتائج كالتالي:

(جدول (3- 4): جدول يبين نتائج اختبار تحديد درجات التباطؤ):

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1039.376	NA	1.68e+38	99.36919	99.56814	99.41237
1	-965.8182	112.0887*	7.26e+35*	93.88745*	94.88223*	94.10335*

* indicates lag order selected by the criterion

يلاحظ أن كل الاختبارات معنوية عند درجة تأخير واحدة (p=1)، وسنقوم بتطبيق اختبار جوهانسون.

3-تطبيق اختبار جوهانسون Johansen:

في هذه المرحلة نقوم بتطبيق اختبار جوهانسون للتأكد من وجود علاقة تكامل بين المتغيرات وهل هي علاقة طويلة الأجل أم لا حيث أن الفروض الإحصائية هي:

الافتراض الصفري: توجد على الأقل علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل.

الافتراض البديل: لاتوجد علاقة توازنية طويلة الأجل.

وقد كانت النتائج كالتالي:

(جدول(3- 5): جدول يبين نتائج اختبار جوهانسون):

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.1 Critical Value	Prob.**
None *	0.882684	63.80779	44.49359	0.0008
At most 1	0.422161	20.95004	27.06695	0.3608
At most 2	0.314793	9.980841	13.42878	0.2822
At most 3	0.113973	2.420153	2.705545	0.1198

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.1 Critical Value	Prob.**
None *	0.882684	42.85775	25.12408	0.0003
At most 1	0.422161	10.96920	18.89282	0.6504
At most 2	0.314793	7.560687	12.29652	0.4251
At most 3	0.113973	2.420153	2.705545	0.1198

من خلال الاختبار الأول (Trace) يلاحظ أننا نقبل الفرض الصفري بوجود 3 علاقات توازنية طويلة الأجل، وهذا مايوضحه الاختبار الثاني أيضاً (Maximum Eigenvalue) وذلك عند مستوى دلالة (0.1)، وبالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

4-تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

من خلال قائمة quick واختيار estimate var ثمvector error correction واختيار درجة التأخير واحد ومن ثم نختار cointegration حيث نختار 3 علاقات تكامل تظهر النتائج كالتالي:

(جدول (3- 6): جدول يبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ):

CointegratingEq:	CointEq1	CointEq2	CointEq3	
GDP(-1)	1.000000	0.000000	0.000000	
MI(-1)	0.000000	1.000000	0.000000	
MC(-1)	0.000000	0.000000	1.000000	
MK(-1)	-3.752704 (1.79848) [-2.08660]	-6.386670 (1.80750) [-3.53343]	-0.911390 (0.20795) [-4.38277]	
C	-929147.9	226279.7	24958.13	
Error Correction:	D(GDP)	D(MI)	D(MC)	D(MK)
CointEq1	0.077238 (0.04772) [1.61841]	-0.036460 (0.04309) [-0.84609]	0.048444 (0.00702) [6.90181]	0.069824 (0.03056) [2.28498]
CointEq2	-0.636866 (0.32750)	-0.487430 (0.29571)	-0.266737 (0.04817)	-0.253728 (0.20970)

	[-1.94462]	[-1.64832]	[-5.53789]	[-1.20998]
CointEq3	4.610370	3.543829	2.444939	2.550922
	(2.97037)	(2.68207)	(0.43686)	(1.90191)
	[1.55212]	[1.32130]	[5.59666]	[1.34124]
D(GDP(-1))	0.121649	0.990388	-0.210033	-0.899405
	(0.46557)	(0.42038)	(0.06847)	(0.29810)
	[0.26129]	[2.35594]	[-3.06745]	[-3.01713]
D(MI(-1))	-0.056568	-0.536481	0.238525	0.668580
	(0.43454)	(0.39237)	(0.06391)	(0.27823)
	[-0.13018]	[-1.36730]	[3.73227]	[2.40294]
D(MC(-1))	-6.563776	-3.153638	-1.829893	-2.808020
	(3.67417)	(3.31756)	(0.54037)	(2.35254)
	[-1.78646]	[-0.95059]	[-3.38640]	[-1.19361]
D(MK(-1))	0.817117	0.355589	0.493265	0.745915
	(0.85703)	(0.77384)	(0.12604)	(0.54875)
	[0.95343]	[0.45951]	[3.91343]	[1.35930]
C	84619.92	-31024.25	21089.78	61019.09
	(27820.4)	(25120.1)	(4091.58)	(17813.1)
	[3.04165]	[-1.23504]	[5.15444]	[3.42551]
R-squared	0.487583	0.723956	0.845351	0.683818
Adj. R-squared	0.188673	0.562930	0.755139	0.499378
Sum sq. resids	3.08E+10	2.51E+10	6.67E+08	1.26E+10
S.E. equation	50673.57	45755.18	7452.628	32445.86
F-statistic	1.631203	4.495897	9.370740	3.707545
Log likelihood	-239.9337	-237.8917	-201.5970	-231.0171
Akaike AIC	24.79337	24.58917	20.95970	23.90171
Schwarz SC	25.19166	24.98746	21.35799	24.30000
Mean dependent	72879.55	19660.34	6449.817	3280.900
S.D. dependent	56257.90	69209.34	15060.87	45856.88

من خلال الجدول رقم (3-6) يمكننا كتابة نموذج تصحيح الخطأ المقدر للعلاقة بين الناتج والواردات بأنواعها بالشكل التالي:

$$D(GDP) = 0.077238493144*(GDP(-1) - 3.75270361488*MK(-1) - 929147.911255) - 0.63686556215*(MI(-1) - 6.38666953051*MK(-1) + 226279.682917) + 4.61036966893*(MC(-1) - 0.911389556833*MK(-1) + 24958.1331148) + 0.121649197604*D(GDP(-1)) - 0.056567932173*D(MI(-1)) - 6.56377611657*D(MC(-1)) + 0.817116773421*D(MK(-1)) + 84619.9249053$$

من الملاحظ أن قيمة R-squared=0.488وهي قيمة ضعيفة، كما يلاحظ أن العلاقة بين الناتج وكل من الواردات الاستهلاكية والوسيطة كانت سلبية بينما كانت طردية مع الواردات الرأسمالية، أما بالنسبة لمدى صلاحية هذا النموذج للتنبؤ بحركة المتغير التابع فيتم اختبار مدى صلاحيته من خلال الاختبارات التالية.

5-التحقق من صلاحية نموذج تصحيح الخطأ المقدر:

من أجل اختبار صلاحية النموذج نقوم باختبار البواقي الناتجة عن المعادلات السابقة من خلال اختبار **autocorrelation LM test** حيث أن الافتراض الصفري: لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء أو البواقي وكانت النتائج كالتالي وذلك حتى 5 درجات تأخير:

(جدول (3- 7): جدول يبين نتائج اختبار البواقي):

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 03/17/18 Time: 12:27
Sample: 1990 2011
Included observations: 20

Lags	LM-Stat	Prob
1	8.274472	0.9403
2	14.01971	0.5972
3	18.54659	0.2929
4	17.68385	0.3427
5	15.40723	0.4950

Probs from chi-square with 16 df.

نلاحظ أن كل الاحتمالات غير معنوية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

كما أن اختبار عدم التجانس جاءت نتائجه كالتالي:

(جدول(3- 8): جدول يبين نتائج اختبار عدم التجانس):

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 03/17/18 Time: 12:33
Sample: 1990 2011
Included observations: 20

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
148.6531	140	0.2924

يلاحظ أن احتمالية Chi-sq تساوي 0.29 أكبر من مستوى الدلالة وبالتالي نقبل الفرض الصفري أي سلسلة البواقي لها تباين متجانس، وبالتالي النموذج المقدر لايعاني من مشكلة عدم التجانس ولا من مشكلة الارتباط الذاتي.
وهكذا لاحظنا أن النموذج السابق يمكن الاعتماد علية في توضيح طبيعة العلاقة بين الواردات بأنواعها والناتج.

الاستنتاجات والتوصيات:

1-الاستنتاجات:

1-تبين أن العلاقة عكسية بين الواردات الاستهلاكية والناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني تحقق الفرضية الأولى، وهذا الأمر يمكن تبريره بأن هذه الواردات تمثل تسرباً للقطع الأجنبي في غير اتجاهاته المنتجة وبنفس الوقت لم تشجع على إقامة بدائل محلية بدليل عدم انخفاض حصة هذه الواردات من إجمالي الواردات وعدم ارتفاع حصة الواردات الرأسمالية من إجمالي الواردات، وقد يكون السبب أيضاً كون هذه الواردات من السلع الكمالية، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج النموذج.

2-تبين أن العلاقة عكسية بين الواردات الوسيطة والناتج المحلي الإجمالي وذلك بحسب النموذج وهذا يعني عدم تحقق الفرضية الثانية، ومن خلال الجدول رقم (2- 1) تكلمنا عن أن دور هذه الواردات ضعيف أو غير ملحوظ وذلك من خلال أثرها على كل من الصادرات المصنعة أو حتى الواردات الاستهلاكية.

3-تبين أن العلاقة طردية بين كل من الواردات الرأسمالية والناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي فهذه الواردات تعتبر دليل على وجود استثمارات جديدة وبالتالي لابد من أن تنعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي الفرضية الثالثة محققة، وهذا الأمر أكدته نتائج النموذج القياسي.

4-تبين أن قيمة معامل التحديد في النموذج السابق كانت ضعيفة وهذا الأمر يؤكد على ضعف العلاقة بين الواردات بأنواعها والناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأمر يؤكد حقيقة أن النمو الاقتصادي هو نتاج عوامل عديدة من بينها الانفتاح التجاري وحرية الاستيراد.

5-لاحظنا في بداية التسعينات أن صدور قانون الاستثمار رقم 10 وما أعطاه من تسهيلات وامتيازات للمستثمرين بما فيها تسهيلات الحصول على المواد اللازمة لقيام الاستثمارات أو قيامها بالعملية الإنتاجية أدى إلى زيادة حجم الواردات الرأسمالية وهذا انعكس إيجاباً على واقع النمو الاقتصادي كما ذكرنا سابقا كون الاستثمار هو السبب الأساسي لأي نمو اقتصادي، ولكن الفترة اللاحقة وخاصةً بعد عام 2003 وعلى الرغم من كونها قد شهدت صدور العديد من القرارات الهادفة لتشجيع الاستثمارات إلا أنها لم تشهد معدلات نمو مماثلة لتلك التي حصلت في التسعينات ولعل السبب في ذلك كون أغلب الاستثمارات في الفترة اللاحقة كانت لناحية الاستثمارات الخدمية مثل المصارف وشركات التأمين أو لناحية الاستثمارات العقارية والتي تعتبر بشكل ما استثمارات عقيمة أكثر من كونها منتجة.

2-التوصيات:

1- العمل على تشجيع قيام الاستثمارات وهذا الأمر من شأنه أن ينعكس إيجاباً على تركيبة الواردات ومعدلات النمو الاقتصادي، وخاصةً الاستثمارات المتعلقة ببدائل الواردات وهو مايعني تحصين الاقتصاد المحلي من التقلبات الخارجية.

2-معرفة الأسباب وراء عدم تراجع نسب الواردات الوسيطة وعدم قيام بديل محلي لها، وخاصةً مع النسب المرتفعة التي تشكلها هذه الواردات من إجمالي الواردات.

3-تعديل القوانين الخاصة بالسياسة التجارية المتعلقة بالاستيراد لناحية تبسيط إجراءات استيراد المواد وخاصةً تلك المواد التي تدخل في العملية الإنتاجية أو تعتبر ضرورية للبدء بالمشاريع الاستثمارية وتوقيع الاتفاقيات التي من شأنها تحقيق ذلك، وهذا من شأنه دعم العملية الاستثمارية.

4-دراسة طبيعة الاستثمارات المراد إنشائها في مختلف القطاعات لناحية كونها استثمارات منتجة أم مجرد استثمارات خدمية وإعطاء المزايا والأولوية لإقامة الاستثمارات المنتجة والتي تساعد على تعزيز نمو الناتج المحلي بشكل حقيقي وتعزز مكامن قوة الاقتصاد الوطني.

الخاتمة:

لقد تعرفنا من خلال هذه الدراسة على تركيبة الواردات السورية، كما لاحظنا حقيقة الدور الذي تلعبه هذه الواردات فيما يخص علاقتها بالنمو الاقتصادي، وبينا طبيعة العلاقة بين مكونات هذه الواردات وبين الناتج المحلي الإجمالي، كما بينا أهم التطورات التي طالت السياسة التجارية في سورية خلال الفترة السابقة، وأهم التشريعات التي صدرت فيما يخص موضوع السياسة الاستيرادية، وكيف تطورت الواردات السورية خلال فترة الدراسة.

المراجع:

1. Океанова,З. К. *Экономическая теория*, Москва, учебник (2007), с413.
2. Edward, Shapiro. *Macroeconomic analysis*, Thomson learnining (1995), p429.
3. Океанова,З. К. *Экономическая теория*, Ссылка выше, с414.
4. ميلود، وعيل.*المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها*، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، (2014)، ص10.
5. النشرة الإحصائية الربعية لعام 2010، مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية، ص61.
6. الموقع الرسمي لمنظمة الأسكوا : http://css.escwa.org.lb/edgd/1474/Syria.pdf
7. الحمش، منير. *الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين*، دار مشرق ومغرب، سورية، ص55.
8. العمادي، محمد. *تطور الفكر التنموي في سورية*، دار طلاس للنشر والترجمة، سورية، (2004)، ص208.
9. الحمش، منير. *هيكل الصادرات والمستوردات وتوزعها الجغرافي*، ندوة الثلاثاء الاقتصادي السادسة، دمشق، سورية، (1990)، ص9.
10. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، الجزائر: الموقع: http://www.ons.dz/.
11. المصبح، عماد الدين. *محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970-2004*. مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، الكويت، (2006/4)، ص13.